

مؤشر الناشطة المجتمعية في سياق انتخابات 2023

ورقة تحليلية موجزة

تقديم الإصدار

يمثل إصدار "مؤشر النشاطية المجتمعية في سياق انتخابات 2023" نسخة محدثة ومتطورة كإصدار ثمانية 2.0 لدراسة إحصائية تقدم نمذجة بيانات جديدة بمعايير كمية تدمج بين حقوق الإنسان والأكاديميا، حيث يمكن اعتبارها مشروع بيانات تأسيسي لبناء مؤشرات إحصائية ترصد وقائع زخم / كبح النشاطية المجتمعية في السياق المصري.

يمكن وصف النشاطية المجتمعية، في سياق هذا الإصدار، بأنه أي تحرك أو نشاط بشكل فردي (شخص واحد) أو جماعي (مجموعة أفراد / مجموعة عمل معينة / ائتلاف لعدد من المجموعات) أو شخصية اعتبارية مؤسسية (منظمات / مؤسسات / نقابات / شركات) في المساحة العامة بهدف التغيير الإيجابي سواء سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً، عاماً أو فئوياً. وتم تصنيف النشاطية المجتمعية إلى فئات (سياسية، حقوق الإنسان، فئات اجتماعية / عمالية، طلابية، إعلامية، ثقافية وفنية).

يضم مشروع البيانات أربعة مؤشرات كمية تتصل بالنشاطية المجتمعية سواء ك زخم أو كبح بواسطة الأدوات والآليات الرسمية للدولة، وذلك في إطار مؤتمر انتخابات الرئاسة لعام 2023 حيث تم اعتبار الإطار الزمني كما يلي:

- فترة ثلاثة شهور قبل 7 أكتوبر 2023 (من 13 يوليو 2023 حتى 6 أكتوبر 2023) أي 85 يوماً.
- فترة ثلاثة شهور بعد 7 أكتوبر 2023 (من 7 أكتوبر 2023 حتى 31 ديسمبر 2023) أي 85 يوماً.

وقد تم تقسيم هيكل البيانات وفقاً لأربعة مؤشرات قياس مختلفة، كما يلي:

➤ **مؤشر 1 - سلطة تنفيذية:** يضم الأفعال الكابحة للنشاطية في إطار الجهات التنفيذية الرسمية للدولة، ويشمل المؤشر التالي: **مؤشر 1.0 سلطة تنفيذية (فعل كبح للنشاطية).**

➤ **مؤشر 2 - سلطة قضائية:** يضم كل الإجراءات والأحكام الجنائية والإدارية في إطار منظومة القضاء سواء في اتجاه كبح (حبس خلال جلسة تحقيق لأول مرة، أحكام إدانة جنائية، أحكام إدارية سلبية) أو زخم للنشاطية (براءة، إخلاء سبيل، أحكام إدارية إيجابية). وشمل المؤشرات الفرعية التالية:

مؤشر 2.0 سلطة قضائية (فعل كبح للنشاطية) - مؤشر 2.1 سلطة قضائية (فعل زخم للنشاطية) - مؤشر 2.2 سلطة قضائية (احتجاز جديد / إفراج جديد).

➤ **مؤشر 3 - بيئة احتجاج:** يضم كل الأفعال داخل أماكن الاحتجاز سواء كبح النشاطية (الإهمال الطبي والتضييق والوفاة) أو زخم النشاطية (إضراب عن الطعام داخل مكان احتجاز). ويشمل المؤشرات الفرعية التالية:

مؤشر 3.0 بيئة احتجاج (فعل كبح للنشاطية) - مؤشر 3.1 بيئة احتجاج (فعل زخم للنشاطية).

➤ **مؤشر 4 - الفضاء العام:** يضم كل الأفعال المتصلة بزخم للنشاطية في المساحة العامة من فعاليات احتجاجية سلمية (سواء حركية أو غير حركية) أو ما يتصل برد فعل كابحة للنشاطية بقمعهم. ويشمل المؤشرات الفرعية التالية:

مؤشر 4.0 الفضاء العام (فعل زخم للنشاطية) - مؤشر 4.1 الفضاء العام (رد فعل كبح للنشاطية) - مؤشر 4.2 الفضاء العام (إقامة فعالية / قمع فعالية).

أولاً: الإجماليات النهائية للمؤشرات (فعل / رد فعل كايح للناشطة)

مؤشر النشاطية المجتمعية في سياق انتخابات 2023						
قيم نهائية للمؤشرات (فعل/رد فعل كايح للناشطة)						
القيم النسبية النهائية للمؤشرات						
النسبة	الإجمالي	الفضاء العام	بيئة احتجاز	سلطة قضائية	سلطة تنفيذية	
54.62%	1,087	25	42	919	101	فترة ثلاثة أشهر قبل 7 أكتوبر 2023
45.38%	903	26	26	750	101	فترة ثلاثة أشهر بعد 7 أكتوبر 2023
100.00%	1,990	51	68	1,669	202	الإجمالي
	100.00%	2.56%	3.42%	83.87%	10.15%	النسبة

مؤشر 1.0 سلطة تنفيذية (فعل كايح للناشطة):

- ✓ كانت أفعال السلطة التنفيذية متساوية قبل وبعد 7 أكتوبر 2023، حيث كان الغرض الرئيسي قبل 7 أكتوبر هو كبح جماح المعارضة السياسية للمنافسة الجديدة في الانتخابات الرئاسية، بينما بعد 7 أكتوبر وبعد انحسار المشهد السياسي الداخلي، تفجرت أحداث طوفان الأقصى وتبعاتها، مما انعكس على حالة زخم كبيرة ونقاش عام داخل البلاد، ولذلك لجأت السلطات في أحيان كثيرة لكبح تلك النشاطية خاصة في الإطار الميداني.
- ✓ قبيل أحداث 7 أكتوبر، انحصرت أغلبية حالات كبح النشاطية من قبل النشاطية في حالات التضييق على المنصات الإعلامية المستقلة (ذات مصر، مدى مصر) بالإضافة إلى كبح جماح النشاطية المتصلة بحملة ترشيح أحمد الطنطاوي رئيساً للجمهورية.
- ✓ أما ما بعد أحداث 7 أكتوبر، كانت الأفعال المتصلة بالسلطة التنفيذية ترتبط بالقبض الميداني خلال الفعاليات الداعمة لفلسطين (في ميدان التحرير ومصطفى محمود والإسكندرية)، وأيضاً ما يتصل بالاعتصامات الميدانية الفتوية التي انتشرت في الربع الأخير من العام (تظاهرات المعلمين وقبائل شمال سيناء)، بالإضافة إلى المخالفات الإدارية داخل اللجان خلال أيام التصويت الانتخابي، بجانب تحرك نقابة المهن التمثيلية النشطة لتقييد حرية الإبداع الفني.

مؤشر 2.0 سلطة قضائية (فعل كايح للناشطة):

- ✓ جاءت فترة ما قبل أحداث 7 أكتوبر بالعدد الأكبر من الأفعال الكابحة للنشاطية، بعدد 919 إجراء أو حكم قضائي، بما يتخطى عددها بعد 7 أكتوبر (750)، ويمكن تفسير ذلك بعدد ضخم من قرارات الحبس الاحتياطي لأول مرة بعدد 885 قرار قبل 7 أكتوبر مقارنة بـ 690 بعدها، حيث كان تركيز أداة السلطة القضائية على كبح جماح أصوات المعارضين (من غير المحتجزين مسبقاً) قبيل انعقاد الانتخابات الرئاسية، حتى تم بسلام.
- ✓ خلال فترة ما بعد أحداث 7 أكتوبر، شهدت مرحلة إحالات جماعية للمحاكم الجنائية (إجراء قضائي أولي بعدد 34 حالة)، وهي تعتبر مرحلة تنظيف لما تم قبلها، حيث تم إحالة "أحمد الطنطاوي" وحملته الانتخابية جماعياً للمحاكمة، بالإضافة إلى "قضية حفل المنصورة - كرداسة" والتي ارتبطت بوقائع نشر جماعي على السوشيال ميديا أثارت حالة جدل كبيرة رغم كونها متصلة بسياق غير سياسي، كما تم إجراء تحقيقات أولية مع "مدى مصر".

مؤشر 3.0 بيئة احتجاج (فعل كايح للناشطية):

- ✓ شهد هذا المؤشر تضخما في عدد الأفعال الكابحة للناشطية قبل 7 أكتوبر بعدد 42 فعل، مقابل 26 بعدها، حيث كان هناك زخما كبيرا بالمساحة العامة مع الاقتراب من عقد الانتخابات الرئاسية، أدى إلى تشديد الإجراءات والتعسف داخل أماكن الاحتجاز المختلفة لمنع انتقال ذلك الزخم من الخارج.
- ✓ خلال فترة ما قبل 7 أكتوبر، شهدت عددا كبيرا من حالات "تضييق معنوي / تعدي بدني داخل مكان احتجاز" و "وفاة داخل مكان احتجاز" بعدد 19 و 13 حالة على التوالي، مقارنة بـ 1 و 4 حالات بعد 7 أكتوبر، وهو انعكاس للإجراءات المشددة والتعسف خلال الربع الثالث من العام قبيل انعقاد الانتخابات الرئاسية وجمع التوكيلات.

مؤشر 4.1 الفضاء العام (رد فعل كايح للناشطية):

- ✓ كان العدد لحالات قمع الفعاليات الاحتجاجية (رد فعل كايح للناشطية) متقارب بين ما قبل 7 أكتوبر وما بعدها (25 و 26 على التوالي)،
- ✓ خلال فترة ما قبل 7 أكتوبر، يرجع تضخم حالات كبح الناشطية إلى وجود حراك عمالي كبير خلال الربع الثالث مع الزخم المتصل بالدعوة للانتخابات الرئاسية تمت مواجهته بقوة بواسطة إجراءات جزائية والاستدعاء للتحقيق.
- ✓ بينما في فترة ما بعد 7 أكتوبر، يرجع تضخم حالات كبح الناشطية فيها إلى حالات الفض الميداني المباشر لعدد من التظاهرات سواء السياسية (التضامن مع فلسطين) أو الفتوية (المعلمين والمعلمات وقبائل سيناء).

ثانياً: الإجماليات النهائية للمؤشرات (فعل / رد فعل زخم للناشطة)

مؤشر الناشطة المجتمعية في سياق انتخابات 2023					
قيم نهائية للمؤشرات (فعل/رد فعل زخم للناشطة)					
القيم التناسبية النهائية للمؤشرات					
النسبة	الإجمالي	الفضاء العام	بيئة احتجاج	سلطة قضائية	
62.73%	478	57	119	302	فترة ثلاثة أشهر قبل 7 أكتوبر 2023
37.27%	284	75	43	166	فترة ثلاثة أشهر بعد 7 أكتوبر 2023
100.00%	762	132	162	468	الإجمالي
	100.00%	17.32%	21.26%	61.42%	النسبة

مؤشر 2.1 سلطة قضائية (فعل زخم للناشطة):

- ✓ خلال فترة ما قبل 7 أكتوبر، كان هناك زخماً كبيراً بأفعال إيجابية من السلطة القضائية (302 إفراج جديد أو حكم إداري إيجابي)، بما يتخطى ضعف العدد بعد 7 أكتوبر (166 فقط).
- ✓ يمكن تفسير ذلك، لفترة ما قبل 7 أكتوبر، بحالة التهديد العامة للمعارضة من السلطة عبر أداة القضاء، بما يتزامن مع تجهيزات الانتخابات الرئاسية ومرحلة جمع التوكيلات وانتعاش حركة الحوار الوطني، وهو ما يتضح على مختلف السياقات الظرفية للوقائع القضائية، حيث كان هناك 75 حالة إطلاق سراح معلن من قبل لجنة العفو، فيما خلت الفترة التالية من أي حالات إطلاق سراح مماثلة، وبالمثل كان هناك 42 حالة إخلاء سبيل من النيابة العامة قبل 7 أكتوبر مقابل 3 حالات فقط بعدها. وايضا شهدت جلسات التجديد أو الاستئناف إجمالي 108 حالة إخلاء سبيل قبل 7 أكتوبر مقارنة بـ 61 بعدها.

مؤشر 3.1 بيئة احتجاج (فعل زخم للناشطة):

- ✓ شهد فترة ما قبل 7 أكتوبر العدد الأكبر من حالات الزخم للناشطة داخل بيئة الاحتجاج، بعدد 119 حالة إضراب عن الطعام داخل مكان احتجاج، مقابل 43 حالة إضراب عن الطعام بعد 7 أكتوبر.
- ✓ يمكن وضع العدد الكبير خلال فترة ما قبل 7 أكتوبر في سياق حركة السجناء السياسيين الضخم داخل أماكن الاحتجاج، بالتزامن مع اقتراب الانتخابات الرئاسية وحالة الزخم المعارض خارج السجون، فكانت هناك إضرابات عديدة من أجل إطلاق السراح أو لتحسين أوضاع الاحتجاج.
- ✓ بينما بعد أحداث 7 أكتوبر، انحسرت بشدة موجة الإضرابات عن الطعام داخل مكان احتجاج، مع حدوث زخم جديد تجاه قضية عامة (التضامن مع فلسطين)، بعيداً عن المطالب الشخصية أو الفتوية، حيث لم تستمر إلا للأوضاع الصحية السيئة للغاية للمحتجز.

مؤشر 4.0 الفضاء العام (فعل زخم للناشطين):

- ✓ في إطار الفضاء العام، كان هناك عدد 75 حالة فعالية احتجاجية بعد 7 أكتوبر، بما يتخطى عددها قبل 7 أكتوبر (57).
- ✓ يرجع السبب في زيادة معدل الفعاليات بشكل كبير بعد 7 أكتوبر إلى تظاهرات التضامن مع فلسطين التي انتشرت في مختلف المحافظات والجامعات، وشهدت نقابة الصحفيين لأول مرة عدد ضخيم من الفعاليات الاحتجاجية الداعمة للقضية الفلسطينية في فترة قليلة لأول مرة منذ سنوات عديدة.
- ✓ خلال فترة ما قبل 7 أكتوبر، تركزت أغلب الفعاليات الاحتجاجية في سياقات فتوية، مثل مطالب الصحفيين (خاصة صحفيي مكتب هيئة الإذاعة البريطانية) لتحسين الأوضاع المادية، بجانب احتجاجات طلابية في كلية حقوق جامعة الإسكندرية، وأيضاً عمالية في شركات يونيفرسال بأكتوبر ونایل لينين بالعامة ومصنع سكر نجع حمادي، وكذلك احتجاجات اجتماعية مثل فعاليات أهالي جزيرة الوراق ومطالبات وقف هدم المباني الأثرية بالقاهرة القديمة.

ثالثاً: مؤشر (احتجاز جديد / إفراج جديد)

مؤشر النشاط المجتمعية في سياق انتخابات 2023				
مؤشر 2.2 سلطة قضائية (فعل كايح / زخم للنشاطية) - احتجاز جديد / إفراج جديد				
إحصاء وصفي للتكرار مع المعيار الزمني				
النسبة	الإجمالي	إفراج جديد	احتجاز جديد	
58.06%	1,178	299	879	فترة ثلاثة أشهر قبل 7 أكتوبر 2023
41.94%	851	161	690	فترة ثلاثة أشهر بعد 7 أكتوبر 2023
100.00%	2,029	460	1,569	الإجمالي
	100.00%	22.67%	77.33%	النسبة

مؤشر 2.2 سلطة قضائية (احتجاز جديد / إفراج جديد):

- ✓ شهدت الفترة ما قبل 7 أكتوبر، إجمالي 879 حالة احتجاز جديدة، مقابل 299 حالة إفراج جديدة، ورغم أن عدد حالات الاحتجاز يصل إلى قرابة 3 أضعاف حالات الإفراج، إلا أن عدد حالات الإفراج خلال الفترة التالية لـ 7 أكتوبر تضاءلت إلى قرابة النصف (161 حالة)، بما يعكس وجود اتجاه بأداة القضاء لتسكين المعارضة خلال فترة الدعوة للانتخابات الرئاسية ومرحلة جمع التوكيلات.
- ✓ خلال فترة ما بعد 7 أكتوبر، انخفض بشكل ما معدل حالات "احتجاز جديد"، إلى 690 حالة نزولا من 879، وربما يعود السبب في ذلك، إلى انشغال الرأي العام سواء الرسمي أو الشعبي بأحداث الإبادة الأسرائيلية لغزة ووجود حالة زخم ونقاش واسع عن وجود دور البلاد للتفاعل مع تلك الأحداث من عدمه.
- ✓ قبيل أحداث 7 أكتوبر، كان الدور الأكبر في تضخم عدد حالات "إفراج جديد" (299 مقابل 161 بعد 7 أكتوبر) هو قرارات إخلاء السبيل المباشر بواسطة نيابة أمن الدولة أو من خلال الإعلان عبر أفراد لجنة العفو الرئاسي، كما كان هناك حالات إخلاء سبيل جماعية خلال جلسات تجديد حبس أو نظر استئناف لم تحدث بهذا المعدل خلال فترات سابقة.

رابعاً: مؤشر (فعالية احتجاجية / قمع للفعالية)

مؤشر النشاط المجتمعي في سياق انتخابات 2023				
مؤشر 4.2 الفضاء العام (فعل زخم / رد فعل كبح للنشاطية) - فعالية احتجاجية / قمع				
إحصاء وصفي للتكرار مع المعيار الزمني				
النسبة	الإجمالي	رد فعل سلبي - كبح للنشاطية	فعل إيجابي - زخم للنشاطية	
44.81%	82	25	57	فترة ثلاثة أشهر قبل 7 أكتوبر 2023
55.19%	101	26	75	فترة ثلاثة أشهر بعد 7 أكتوبر 2023
100.00%	183	51	132	الإجمالي
	100.00%	27.87%	72.13%	النسبة

مؤشر 4.2 الفضاء العام (فعالية احتجاجية / قمع للفعالية):

- ✓ رغم تقارب عدد حالات قمع الفعاليات (رد فعلي كبح للنشاطية) ما بين قبل وبعد 7 أكتوبر (25 و 26 توالي)، إلا أنه بالمقارنة مع عدد الفعاليات نفسها خلال نفس الفترتين (57 فعالية مقابل 75)، نجد أن معدل القمع كان أكبر بكثير خلال ما قبل 7 أكتوبر (قمع 25 فعالية من إجمالي 57).
- ✓ خلال فترة ما قبل 7 أكتوبر، يرجع السبب في زيادة حالات كبح النشاطية هو وجود إضرابات عمالية واسعة في محافظات مختلفة بالإضافة إلى احتجاجات مستمرة من أهالي جزيرة الوراق، ما تطلب تدخلا إداريا أو أمنيا لاحتواء تلك الفعاليات (9 حالات إجراءات جزائية، 8 حالات فض فعاليات، 6 استدعاء للتحقيق).
- ✓ أما عن فترة ما بعد 7 أكتوبر، فقد شهدت السماح لإقامة عديد من الفعاليات التضامنية مع فلسطين خلال مناسبات معينة مثل تظاهرات يوم 18 أكتوبر والوقفات داخل الجامعات وفعاليات نقابة الصحفيين في أيام مختلفة، بهدف عكس صورة الرأي العام الداعم لفلسطين بعد دعوة الرئيس المباشرة للتظاهر، بينما شهدت حالات معينة من التظاهرات الميدانية القمع والفض في حالات معينة بعدد 10 مرات من الفض الميداني (مثل زحف المتظاهرين على ميدان التحرير في فعالية 20 أكتوبر 2023 أو تحرك مسيرة الإسكندرية في شوارع ميامي والكورنيش أو فعاليات قبائل سيناء في رفح نظرا لحساسية الوضع على الحدود أو فعاليات المعلمين المتكررة أمام وزارة التربية والتعليم داخل العاصمة الإدارية).